

## مراحل الصياغة التشريعية وأهمية الرقابة عليها

أ. هيام علي ناجي  
عضو هيئة تدريس بكلية القانون  
جامعة سرت  
[nasralkaseh@gmail.com](mailto:nasralkaseh@gmail.com)

د. نصر الدين مصطفى الكاسح  
رئيس قسم القانون بالأكاديمية الليبية  
للدراستات العليا - اجدابيا  
وعضو هيئة تدريس بكلية القانون  
جامعة خليج السدرة  
[hanajji1977@gmil.com](mailto:hanajji1977@gmil.com)

### الملخص :

إن وضوح القاعدة القانونية وسهولة فهمها يعتبر مبدأ هام يحكم عملية الصياغة التشريعية ، ويطلق عليه الفقه البلوغ الذهني أو العقلي للقواعد القانونية ، وهو مبدأ يرتبط بأسلوب صياغة أو التعبير عن فحوى القاعدة القانونية ، ويعني أيضاً سهولة فهم معاني القاعدة القانونية بالنسبة للأفراد المخاطبين بأحكامها وإدراك معانيها ، فيلتزم المشرع هنا بتجنب التعقيد أو استخدام الألفاظ الغامضة في صياغتها ، فلكي يتحقق الأمن القانوني ينبغي على صائغ القاعدة القانونية أن يعمل على إخراج القاعدة القانونية بأسلوب يتسم بالدقة والوضوح حتى يتمكن الأفراد من فهمها والتعرف على مضمونها والامتثال لأوامرها . فاللغة المعقدة أو الغامضة تؤدي إلى ضياع الحقوق و عدم استقرار المعاملات ، لذلك ينبغي أن تكون النصوص القانونية واضحة وذات دلالة لا تقبل التأويل .

وصياغة التشريع تتأثر بعدة عوامل أهمها ، رؤية واضعي السياسة العامة ، وخبره الصائغ الذي يقع على عاتقه تحويل السياسة العامة إلى تشريعات مختلفة تمتاز بالوضوح والدقة و خالية من العيوب التي تعرقل دخولها حيز التنفيذ الفعلي ، ومدى فاعلية الرقابة عليها .

**الكلمات المفتاحية:** السياسة التشريعية - القاعدة القانونية - الرقابة - الإصلاح التشريعي

## Stages of legislative drafting and the importance of oversight over them

D. Nasr al-Din Mustafa al-Kaseh  
 Head of the Law Department at the Liby  
 Academy For postgraduate studies - Ajdabiya  
 And a faculty member at the College of Law  
 Gulf Sidra University  
[nasralkaseh@gmail.com](mailto:nasralkaseh@gmail.com)

Hiyam Ali Naji  
 Faculty member  
 Faculty of Law - University of Sirte  
[hanaji1977@gmail.com](mailto:hanaji1977@gmail.com)

### Abstract

The clarity of the legal rule and the ease of understanding it is considered an important principle that governs the process of legislative drafting, and jurisprudence calls it mental or mental maturity of the legal rules. It is a principle that is linked to the method of formulating or expressing the content of the legal rule, and it also means the ease of understanding the meanings of the legal rule for the individuals addressed by its provisions and understanding its meanings. Here, the legislator is committed to avoiding complexity or using ambiguous words in its formulation. In order for legal security to be achieved, the drafter of the legal rule must work to produce the legal rule in a manner characterized by accuracy and clarity so that individuals can understand it, recognize its content, and comply with its orders. Complex or ambiguous language leads to the loss of rights and instability of transactions, so the legal texts must be clear. It has a meaning that cannot be interpreted.

The drafting of legislation is affected by several factors, the most important of which are the vision of the public policy makers, and the experience of the drafter, who is responsible for transforming public policy into various pieces of legislation that are characterized by clarity and accuracy and are free of defects that hinder their entry into actual implementation.

Keywords: legislative policy - legal base - oversight - legislative reform

### المقدمة

تتطلب عملية نجاح التنمية أن يتولى المشرع دراسة التشريعات السارية دراسة معمقة لإصلاح ما يتعارض أو يعيق عملية التنمية، فعملية الإصلاح التشريعي يُفترض أن تكون الخطوة الأولى للتنمية، وتتم عملية الإصلاح التشريعي بمراحل، تبدأ أولاً بإعادة النظر في الأدوات التشريعية الحالية بشقيها القوانين والإجراءات فلا بد من معالجة التضخم والفراغ التشريعي أولاً حتى ننتقل إلى الخطوة التي تليها وهي عملية تبسيط الإجراءات، أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الإصلاح التنظيمي، وتشمل على إصدار تشريعات عالية الجودة من خلال تحسين عملية السياسات العامة، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة إدارة البنية التشريعية من خلال إعداد سياسة واضحة للتشريعات.

لهذا أصبحت الصياغة التشريعية معياراً للحكم على مدى كفاية التشريعات فوضوح التشريع وفهم معانيه يولد الثقة لدى الأشخاص ويحقق الاستقرار في المعاملات ويمنح الأفراد الشعور بالأمن القانوني، ويمكن الأفراد من تطبيق القواعد التشريعية والالتزام بها على درجة عالية من الدقة والحرفية، وبالتالي يحقق هذا التشريع السليم الغاية التي توخاها المشرع، فكل تشريع غاية معينة يستهدف المشرع تحقيقها، وهذه الغاية لا يمكن الوصول إليها إذا كان

التشريع مبهماً أو غامضاً تتعدد تأويلاته وأوامره ونواهيه ، فيصبح التشريع هنا أداة تصيد يتلاعب بها من يملكون تطبيقه على هوى إرادتهم ، وهذا سيكون سبباً مباشراً في ضياع الحقوق والحريات وعرقلة بناء الدولة . وهو ما دفع بالدول نحو الأخذ بأسلوب الرقابة على الصياغة التشريعية استناداً على أن وضوح التشريع يعتبر مبدأ دستوري ، يجب أن يخضعه المشرع للرقابة سواءً كانت رقابة قضائية أو رقابة إدارية أو رقابة سياسية ، وهي رقابة يُنظر إليها من زاويتين ، زاوية السلطة العامة المصدرة للقاعدة القانونية ، وزاوية المخاطبين بها ، فالسلطة التشريعية يتعين عليها أن تراعى في القاعدة كل ما يمس معرفتها وتماسكها وسهولة فهمها ووصولها إلى المعنيين بها أما زاوية المخاطبين بالقاعدة فيجب أن نأخذ بالحسبان هل كان باستطاعة الأفراد المعنيين بالنظر إلى معلوماتهم المهنية توقع القاعدة القانونية أم لا ، لذا يتوجب على المشرع عدم مفاجأة الأفراد بتصرفات مباغتة على نحو لم يتوقعها الأفراد ، ومن شأنها زعزعة الطمأنينة أو العصف بها .

### أهمية الموضوع :

انطلاقاً من أهمية التشريعات بكافة أنواعها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجنائية) في توفير المناخ المناسب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهمية التناغم والتناسق بين تلك التشريعات ، فإن تطوير البيئة التشريعية تعتبر الخطوة الأولى نحو التنمية الشاملة ، فقد أظهرت الدراسات أن البلدان التي تتمتع بتشريعات قوية وجيدة لا تمتلك مستويات أعلى من النمو الاقتصادي فحسب، بل تتمتع أيضاً بمستويات عالية من التنمية البشرية واحترام لحقوق الإنسان وحياته الأساسية .

### أهداف الدراسة :

إن للصياغة التشريعية دور لا ينكر في إقامة واستقامة القاعدة القانونية ، ولا يخفى أن استقام التشريعات شرط أساسي للتطبيق الصحيح لها وبالأخص التشريعات المرتبطة بحركة التنمية ، وهذا الدور يتجلى في ضمان تطابق القاعدة القانونية مع الأهداف التي يجب أن تحققها ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت الصياغة التشريعية مفهومة من قبل الفئة المخاطبة بها فالصياغة الرديئة تخلق عيباً في التشريع ، وهذا العيب سيؤدى إلى إشكالية في تنفيذ القوانين إشكالية الدراسة :

بما أنه من المفترض أن يكون القانون وسيلة لتسهيل التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي ، إلا أن هذه الغاية من القانون قد تعترضه صعوبات ومتغيرات كثيرة ، ولعل ما تمر به الدولة الليبية من تخبط في التشريعات خير دليل على ذلك ، فالتنمية تحتاج إلى إطار قانوني مستقر وموثق ودائم ، وكل ذلك لا يمكن بدون وجود قوانين واضحة ومحددة ومفهومة بدءاً من الدستور إلى سائر التشريعات الأخرى ، لهذا ومن خلال هذه الدراسة كان لابد من طرح التساؤلات الآتية :

1- ما المقصود بالصياغة التشريعية ؟.

2- ما هي العيوب التي تعيق التطبيق السليم للتشريعات ؟.

3- ما أهمية الرقابة على الصياغة التشريعية و ما المزايا التي يمكن أن تحققها ؟.

### الدراسات السابقة :

- د. محمد عثمان عبد السيد - الصياغة القانونية وأهميتها ف ضبط تشريعات السياسة العامة - مجلة أبحاث قانونية - مجلد خاص بأعمال المؤتمر العمي الرابع لكلية القانون - جامعة سرت 25/24 مايو 2022 .
- معمر ابراهيم المريمي - دور الصياغة التشريعية في إحداث التغيير في السياسات العامة للدول - مجلة أبحاث قانونية - مجلد خاص بأعمال المؤتمر العمي الرابع لكلية القانون - جامعة سرت 25/24 مايو 2022 .
- تناولت هذه الدراسة موضوعات في غاية الأهمية ، الموضوع الأول له علاقة .

### منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة موضوع الصياغة التشريعية من خلال تعريفها ، وبيان أهميتها ، وتحديد أهم الشروط والمقومات الواجب توافرها في القاعدة القانونية وصائغها التي ترفع من جودة التشريع من خلال الخطة البحثية التالية :

المبحث الأول : الصياغة التشريعية ودورها في تغيير السياسة العامة

المطلب الأول : تعريف الصياغة التشريعية

المطلب الثاني : أهمية الصياغة التشريعية بالنسبة للسياسة العامة

المبحث الثاني : دور الصياغة التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول : عيوب الصياغة التشريعية المؤثرة على تشريعات التنمية

المطلب الثاني : نماذج لبعض التشريعات التي تتطلب المعالجة التشريعية

المبحث الثالث : وسائل الرقابة على الصياغة التشريعية

المطلب الأول : عيوب الصياغة التشريعية المؤثرة على تشريعات التنمية

المطلب الثاني : دور الرقابة في تصحيح مسار السياسة التشريعية

### المبحث الأول

#### الصياغة التشريعية ودورها في تغيير السياسة العامة

إن القاعدة القانونية تتكون من عنصرين عنصر العلم ، وعنصر الصياغة ويدخل في عنصر العلم المادة الأولية التي يتكون منها القانون ، أما الصياغة فإنها تأتي بعد تعيين مضمون القاعدة القانونية ويراد بها إخراج هذا المضمون إلى حيز التطبيق الفعلي ، عن طريق صياغة عامة مجردة منضبطة من حيث الشكل والمضمون ، وذات معنى وملزمة للفئات المخاطبة بأحكامها .

## المطلب الأول

### تعريف الصياغة التشريعية

يقصد بالقاعدة القانونية الوحدة الأساسية التي يتكون من مجموعها القانون وارتبطت القاعدة القانونية منذ نشأتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت المجتمعات ولهذا السبب تشكلت القاعدة القانونية بصور وأشكال متعددة ، تبعاً لاختلاف الأحداث والوقائع والعصور (المطردي ، مفتاح أوبكر ص 18) .

ويشير بعض الفقه أن تدوين القانون ارتبط باكتشاف الكتابة وديوعها بين الناس وأطلق تعبير مدونة على ما دون أو صدر في صورة تشريع كما ورد في روما وبلاد الإغريق وبابل ، أو ما دون في سجلات المهتمين بتدوين القانون دون أن يصدر به تشريع من السلطة الحاكمة كما حدث بالنسبة للأشوريين والحيثيين ، وأطلق على المدونات التي عُرفت في تلك الفترة المدونات العرفية تمييزاً لها عن المدونات الرسمية التي صدرت في صورة تشريع من السلطة المختصة بذلك (المطردي ، مفتاح أوبكر ص 18) .

ومع تطور المجتمعات وظهور الدولة بالشكل التي عليها الآن أصبحت عملية صياغة التشريع من مظاهر سيادتها وسيطرتها على إقليمها ، ووسيلتها في تنظيم علاقاتها مع أفراد شعبها ومع جيرانها من الدول الأخرى ، وظهرت حاجة الدول ذاتها إلى تجديد قوانينها لتواكب تطور ظروفها ، وظروف المجتمعات من حولها ليتلائم التشريع مع متطلبات العصر وحاجة المجتمع (السعيد ثامر عبد الجبار ، ص 13) .

لذلك عُرفت الصياغة التشريعية بأنها أداة لتحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد منضبطة محددة وعملية ، صالحة للتطبيق الفعلي ، على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها (فرج ، توفيق حسن ص 164) .

وتتم صياغة التشريع باستخدام الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون هذه المادة، وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق كقاعدة قانونية عامة، وتراعي معايير وأسس الصياغة السليمة، فالتشريع له جوهر ومظهر، يتمثل الجوهر في المادة التي يملها المثل الأعلى للعدل في شأن من شؤون المجتمع، في حين ينصرف المظهر إلى الشكل الذي يظهر فيه الجوهر بحيث يكون قاعدة قانونية صالحة للتطبيق في الحياة ، ولها عناصر أهمها العلم والصياغة . (السلطان، أنور ص 67) .

## المطلب الثاني :

### أهمية الصياغة التشريعية بالنسبة للسياسة العامة

إذا كان الوظيفة الأساسية للقانون هي حماية حقوق الأفراد وتوجيه السلوك الاجتماعي إلا أن للقانون أيضاً دوراً أساسياً في تحويل السياسات والأهداف العامة للدولة إلى قواعد تشريعية فاعلة تدعم مسار التنمية، وترفع من لواء العدل بين المواطنين، وتُعزز السلم الاجتماعي، وتؤسس لحالة الرضا المجتمعي، وتفتح الأفق أمام الجميع نحو مستقبل أفضل. ولكي يتم كل ذلك، يجب أن تصاغ التشريعات صياغة جيدة متناسقة منسجمة مع بعضها بعضاً، بصورة تمكن من تحقيق أهداف التشريع في إطار من سهولة التطبيق دون غموض أو لبس يخرجها من مضمونها،

ولكى يتم ذلك لابد من أن تصاغ التشريعات وفقا لمنهج واضح يترجم الاستراتيجيات والتوجهات إلى نصوص قانونية مكتملة الأركان من خلال فكر مبتكر، وصياغة محكمة منضبطة واضحة المعالم، ولكي نصل إلى ذلك يجب أن تعتمد الصياغة التشريعية على منهج واضح يكون قادرا على تحقيق الغرض الذى من أجله يصدر التشريع، وسنتناول فى هذه الدراسة المقومات اللازمة للتأسيس لصياغة تشريعية تحقق أهداف التشريع ومقاصده و تكمن أهمية الصياغة التشريعية بالنسبة للسياسة العامة بكونها أداة الصانع التي من خلالها يستطيع إيصال الغرض المقصود من التشريع المقترح إذ من خلالها يستطيع المتلقي أو المخاطب من أن يفهم إرادة المشرع ومقصده وهدفه والغاية منه ، كما يمكن معرفة الحقوق والالتزامات التي يمنحها أو يفرضها القانون على مخاطبيه ، وكلما كانت الصياغة التشريعية على درجة عالية من الجودة كلما تم تنفيذ أحكامها بشكل أفضل .

وعلى الصانع حتى يصل إلى هذه الدرجة من جودة التشريع أن يصوغه بصورة جيدة من حيث المضمون بأن يعالج ظاهرة اجتماعية أو مهنية بألية قانونية بحتة تلامس الواقع وتعكس متطلباته ، وهذا لا يتأتى إلا بعد معرفة الوظيفة أو الغرض من إصدار التشريع ، وهنا الأهمية العملية للصياغة التشريعية في إبلاغ المتلقي بمضمون القاعدة القانونية ، بأسلوب يضمن التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، ويحقق خضوعهم لها خصوصاً التشريعات التي تتضمن قواعد قانونية أمره . (عبد العال ، عكاشة أحمد - ص 71) .

تعد الصياغة أيضاً أداة وحلقة الوصل في بناء وتنسيق النصوص التشريعية فهي أداة وصل بين كل من المشرع والأفكار التي يسعى إلى تنظيمها في النصوص التشريعية إذ تمكن الصانع من نقل الأفكار وفق المعايير والمعطيات التي يتمتع بها، فهي أداة للتواصل بين ذات النصوص التشريعية إذ تربط بين نص وآخر في التشريع وتجعل من هذه النصوص بعيدة عن الانتقاد والعيوب التي يعترها من حيث الخطأ أو الغموض والتكرار وهذا يتوقف على الأخذ بمعايير الصياغة القانونية. (د. لمغربي ، صلاح محمد محمود المغربي)

وتساهم الصياغة التشريعية الجيدة في الاستقرار التشريعي ؛ لأن القانون بوصفه الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع لذا يجب أن يكون هذا التنظيم محققا للاستقرار والانضباط في المراكز القانونية (د. الحسن ، احمد إبراهيم ، ص 179) .

## المبحث الثاني

### دور الصياغة التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة

إن فن صناعة التشريع لا تكون مؤدية للغرض الذي جاءت به إلا إذا كانت واضحة ذات معنى تام غير مبتور ، متفقة مع الأفكار والتصورات التي يسعى التشريع لتحقيقها ، والصياغة الجيدة هي الصياغة التي يستوعبها جميع فئات المجتمع بجميع شرائحه وطوائفه المختلفة والتي تسهم في استقرار التشريعات وعدم تعرضها للتقلبات بسبب العيوب التي تنقص من جودتها ، وهذا يتطلب الأخذ بمجموعة من المقومات التي ترفع من جودة التشريع ، وتدعم الاستقرار التشريعي .

## المطلب الأول :

### عيوب الصياغة التشريعية المؤثرة على تشريعات التنمية

قد يلحق بالصياغة التشريعية عيوباً متنوعة فقد تكون عيوباً موضوعية تنشأ بسبب عدم توظيف الأفكار بشكل لغوي سليم مما يجعلها تخرج عن المقصود، وأخرى مادية تكون عند الكتابة بسبب الأخطاء الإملائية أو الكتابية على عجل أو بسبب الطباعة، وتتمثل في الآتي:

**أولاً - الخطأ:** يتنوع الخطأ الذي يمكن أن يلحق بالنص التشريعي ، فقد يكون خطأ مادياً يلحق به أثناء فترة إعداد التشريع حتى نشره كالأخطاء المطبعية والنحوية ، والأخطاء التي يقع بها صائغ القاعدة القانونية في اختيار الألفاظ وإغفال دلالاتها ، أما الأخطاء القانونية فتظهر في حالة الاقتباس من التشريعات المقارنة ، أو نتيجة ترجمة نصوص تشريعية إلى لغة غير لغتها الأصلية خصوصاً ( فرج ، توفيق حسن - ص 426 ) .

**ثانياً - التعارض:** يظهر التعارض في النصوص التشريعية بشكل واضح عند تطبيق القانون إذ يجد القاضي إن التشريع يتضمن نصين أحدهما لا يتفق مع الآخر من حيث المضمون وله صور مختلفة فقد يكون بين تشريعات مختلفة أو بين النصوص في التشريع الواحد والتعارض من النوع الأول قد يكون بين نص عام ونص خاص أو قد يكون بين المطلق والمقيد .

**ثالثاً - النقص:** وفي هذه الحالة يكون القانون موجوداً ولكن يشوبه النقص ، إذ لا ينظم كل الأمور التي من المفروض أن ينظمها ، وهذا النقص لا يظهر إلا عندما تدخل القاعدة القانونية حيز التنفيذ الفعلي ( السعيد تامر عبدالجبار عبدالعباس - ص 155 ) .

**رابعاً - الغموض:** يقع النص التشريعي في عيب الغموض عندما تحمل عبارات النص أكثر من معنى فيؤدي ذلك إلى الاختلاف في تفسير النص ، وبالتالي الاختلاف في تطبيقه خصوصاً في التشريعات الجزائية فظرف الليل يعتبر ظرفاً مشدداً لعقوبة السرقة ، ومع ذلك لم يحدد المشرع مع المقصود بفترة الليل التي تؤدي إلى تشديد العقوبة ( المنصور ، سامي بديع - ص 66 ) .

### شروط الصياغة التشريعية السليمة

انطلاقاً من أن الصياغة التشريعية فن فإنه لابد لتمام معرفته من دراسته دراسة مستفيضة ، ولابد أن يكون صائغ القاعدة القانونية أو صانع التشريع على قدر عال من الخبرة في علم القانون ، مدركاً للظروف المحيطة بالقاعدة القانونية قبل إصدارها ، ليكون قادراً على بناء تشريع يعالج الواقع ويعكس هدف المشرع من وراءه ولضمان الحصول على الصياغة التشريعية الجيدة لابد من مراعاة العناصر والاجراءات الواجب اتباعها قبل وبعد إصدار التشريع ، والتي تتمثل في الآتي :

### أولاً : شرط الخبرة في صائغ القاعدة القانونية :

يتأثر التشريع بخبرة صائغ القاعدة القانونية ، فهو من يعطي للقاعدة القانونية القوة والضعف بما يملكه من مقومات وملكات تؤثر تأثيراً مباشراً في صياغتها لذلك ينبغي أن يتم اختيار الصائغ بعناية فائقة وأن يراعى فيه

الخبرة والتخصص في مجال القاعدة القانونية وما يقترن بها من أركان تكسبها المشروعية، وأن يكون على دراية بالظروف الزمانية والمكانية الموجودة بالمجتمع المراد تطبيق التشريع به ، وأن تكون له ثقافة واسعة في المجال المراد سن التشريع له ، مع امكانية الاستفادة من تجارب الدول في المجالات المختلفة .

**ثانياً : تشكيل هيئات متخصصة في صياغة ومراجعة التشريعات قبل إصدارها :**

إن سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط والصياغة ، تستلزم تأسيس جهات متخصصة في بناء القواعد القانونية ، وهذا ما يقود للقول بأنه ليس من الصحيح أن يُعهد إلى جهة واحدة أو مؤسسة دون غيرها العمل على الصياغة التشريعية ، فداخل السلطة التشريعية والتنفيذية ، وجميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية يجب أن يكون هناك جهة أو لجنة مختصة بصياغة ومراجعة العمل التشريعي من حيث الشكل والمضمون قبل أن يتم إصداره بشكل فعلي (نصراوي ، ليث كمال- ص 401) .

**رابعاً : توفير المعلومات اللازمة لصياغة القاعدة القانونية :**

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير المراجع من الكتب القانونية والدوريات والدراسات والرسائل العلمية والأحكام القضائية ( عطية ، حمدي رجب ، ص 77-81 ) ، و توفير المراجع بالعلوم الأخرى كالاقتصاد والهندسة والطب وغيرها من العلوم المرتبطة بالحياة اليومية ، مع الاستفادة والاستفادة من التطور التشريعي للدول بما يتماشى مع عادات المجتمع وتقاليد وامكانياته وتوفير الموارد المالية اللازمة للقائمين على الصياغة القانونية على نحو يمكنهم من توفير الكوادر والكفاءات البشرية لضمان خروج التشريع بالجودة المطلوبة ( السعيد ، ثامر عبدالجبار عبدالعباس -ص 94-95) .

**خامساً : ضبط التشريع المقترح مع التشريعات السارية والأوضاع المترتبة عليها :**

العلاقة بين أي مشروع قانون جديد يتم التقدم به والقوانين الأخرى السارية تحكمها قواعد بسيطة وسهلة، إلا أن عدم مراعاتها يؤدي إلى مشاكل عملية لا حصر لها تحدث للمخاطبين بأحكام القوانين وتسبب عليهم طريق الحصول على ما هو مقرر لهم فيها من حقوق أو مزايا مشروعة . كما يؤدي عدم مراعاة هذه العلاقة إلى حدوث تضارب في . مجالات عمل الجهات المختصة المختلفة والجهات القائمة على تنفيذ أحكام القوانين (دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين - ص 68).

**سادساً : حفظ الوثائق ذات الصلة بالتشريع المقترح :**

تستلزم هذه العملية في البداية إعداد مخطط تحضير للمواضيع التي سيتم معالجتها من خلال التشريع ، ثم تجميع المادة العلمية من مستندات ووثائق ذات الصلة بموضوع التشريع ثم إعداد ملف يتم تنظيمه على وجه يضمن حفظ الوثائق التي تمت الاستعانة فيها، أو الاعتماد عليها في صياغة التشريع ، وجميع المداولات والمناقشات ذات الصلة بمشروع القانون، وصولاً إلى الصيغة النهائية للتشريع والهيكل الأولي لمشروع القانون.

## المطلب الثاني

### اشكالية سن التشريعات في ليبيا .

تسبب غياب المرجعية الدستورية التي تحدد شكل الدولة وتحدد لكل سلطة فيها الحدود والسلطات فسلطة التشريع في الدولة الليبية لم تكن مجردة ومستقلة عن توجهات مظاهر الحكم التي عرفتھا الدولة الليبية منذ صدور دستور 1951 مروراً بالإعلان الدستوري الصادر في 1969 حتى فبراير من عام 2011 ، وفي عام 2012 دخلت البلاد في حالة من التخبط السياسي نتج عنه ظهور حكومتين منفصلتين أحدهما تحكم شرق البلاد والأخرى تحكم غربه ، وتداخلت التشريعات بسبب قيام كل حكومة بسن التشريعات دون الأخذ في الاعتبار المعايير العلمية لذلك .

وقد أشار المركز الليبي للدراسات وسن التشريعات في تقرير صدر عنه بالقول : " إن المسار السياسي الذي مازال يسير عليه مجلس النواب ، والقوى المسيطرة عليه قد زاد من تأزم الوضع وفرض على المشتغلين بالحقل القانوني واقعاً قد لا يكون مناسباً بالنظر إلى ما تتطلبه عملية تهذيب و تشذيب القوانين من إصلاحات مستمرة ، لإعادة صياغة بعض النصوص وتقنين بعض الأحكام بأسلوب أكثر تماسكاً وفعالية ، إلا أن التضارب الكبير في منظومة التشريعات النافذة قد وصل إلى حد القطيعة التامة مع أصول وقواعد السياسة التشريعية المتعارف عليها في كل دول العالم كما ألقى بضلاله على سبل المعالجة المفترضة .

واستطرد المركز من خلال هذا التقرير قائلاً إن " التمادي في سن وإصدار القوانين على النحو الذي دأبت عليه رئاسة مجلس النواب الحالية هو تكريس للفشل وامعان في اجترار الفوضى وتعميقها بشكل يصعب معه تخيل أبعادها وتداعياتها في المستقبل المنظور .

### نماذج لبعض التشريعات التي تتطلب المعالجة التشريعية

#### أهمية الإصلاح التشريعي لتشريعات ذات العلاقة بالاستثمار :

إذا كان النظام المؤسسي الذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ، ونظم المعلومات الاستثمارية تتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها ، وعدم وجود تعقيدات إدارية فإن كل ذلك يساعد على جذب الاستثمار ، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية وانتهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية الاستثمار كلما أدى إلى جذب الاستثمار ، من هنا تبرز أهمية المحددات القانونية التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار سواء كان المستثمر أجنبياً أو محلياً وتحفيزه ، وبالتالي عند وجود قانون واضح للاستثمار وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ، وبه الضمانات الكافية من عدم المصادرة ، ويضمن حرية تحويل الأرباح ودخول رأس المال وكذلك وجود نظام لتسوية المنازعات قادر على تنفيذ القوانين وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة ، دل ذلك على بيئة جاذبة للاستثمار (علي حمد فيج خفيفي ص 101).

#### أهمية الإصلاح التشريعي للائحة العقود الإدارية رقم 563 لسنة 2007 :

منذ أن صدرت لائحة العقود الإدارية في 2007 وحتى وقتنا الحاضر طرأت العديد من التغيرات الداخلية والخارجية التي لامست كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية من عزو الشركات متعددة الجنسية لعالم الاقتصاد وسيطرة

التكنولوجيا والانترنت على كافة المعاملات وتغير شكل الاقتصاد في الداخل والخارج ، كل هذه التطورات دفعت العديد من الدول عن البحث عن موارد مالية تغطي التكلفة العالية للمشاريع التنموية بجانب ميزانية الدولة فحادت عن استخدام العقود الادارية التقليدية واستعاضت بها بالوسائل الحديثة التي تقوم على اشراك القطاع الخاص المحلي والخارجي في عملية إنشاء وإدارة وتحديث المرافق العامة فشاب هذه اللائحة نوع من الجمود بسبب عدم مواكبتها للتطورات التي لحقت بعمل الإدارة والتي أثرت على وسائل تنفيذها لمهامها الادارية .

### التشريعات ذات العلاقة بالسياحة والآثار

تشير بعض الدراسات إلى أن سياسة المشرع في تنظيم تشريعات السياحة والآثار تعاني من التخبط وعدم الدقة في الصياغة فتارةً يتم إنشاء مصلحة خاصة بها ، وتارة أخرى يتم تعديله كما حدث عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً حل بمقتضاه الهيئة العامة للسياحة والآثار وقرر أيلولة أصولها وممتلكاتها إلى وزارة السياحة ، ثم أصدر قراراً آخر في 2012 ونقل تبعيتها إلى وزارة الثقافة والمجتمع المدني ، واستمرت تشريعات السياحة في هذا التخبط حتى قرر مجلس الوزراء نقل تبعيتها لوزارة الداخلية بموجب قراره رقم 143 لسنة 2012 ( د . محمد عبد السيد - 38-2024)

### أهمية الإصلاح التشريعي للقوانين المنظمة لعلاقات العمل الفردية واللائحية:

نظمت ليبيا منذ استقلالها الوظيفة العامة بقوانين للخدمة المدنية ، التي كانت نتاج سياق أوضاع اجتماعية ، وسياسية ذات اتجاهات اشتراكية بإصدار قانون أساسي للوظيفة العامة تتبعه مجموعة من القوانين الأخرى حسب طبيعة كل وظيفة وخصوصيتها ، مع الاخذ في الاعتبار التطورات التي تطرأ على سياسة الدولة من دولة كانت حارسة إلى دولة أصبحت تدخلية وما يترتب على تبني هذا الاتجاه من ازدياد وتنوع مرافق الدولة وأجهزتها التنفيذية فتبع ذات الأمر أن تتدخل الدولة بسن تشريعات تنظم عمل أجهزتها الحديثة حسب الفلسفة والاستراتيجية المبتغاة من تأسيسها لتلك الأجهزة ، على أن يبقى قانون الخدمة المدنية بما يحتويه من أحكام وحقوق وواجبات ، هو الحد الأدنى لما يجب أن تحويه القوانين المنظمة لكل وظيفة على حدى ، وهو أيضاً المرجع في حالة الغموض أو القصور في معالجة أي مسألة تدخل في إطار هذه القوانين .

ويبدو من خلال تتبع حركة قوانين الخدمة المدنية في ليبيا أنها قد غلب عليها الطابع الأيدلوجي المنبثق من أفكار الثورة آنذاك والاشتراكية ، فانعكس ذلك على تشريعات الخدمة المدنية ، غير أن هذه الأفكار لم تعد تخدم الوظيفة العامة نتيجة التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الليبية الأمر الذي يقتضي دراستها، وإعادة النظر في تنظيمها من خلال تحليل كافة قوانين الخدمة المدنية ، من أجل سن منظومة تشريعية مبنية على مبادئ ذات نظرة اقتصادية واستراتيجية تنظيمية متطورة وعلمية، تحقق التنمية للموارد البشرية في مجال الإدارة العامة وترفع من كفاءة أداء هذه المرافق للمهام التي تنفذها والخدمات التي تقدمها .

### المبحث الثالث

#### وسائل الرقابة على الصياغة التشريعية

تلعب الرقابة على الصياغة التشريعية دوراً هاماً في ضمان فعالية وجودة التشريعات ، فهي تحمي الدستور وتضمن عدم تعارض التشريعات مع المبادئ التي جاء بها وتحقق الحماية لحقوق الأفراد ، وتعزز من الأمن القانوني وتساعد على استقرار القواعد القانونية ، وتحمي الحقوق التي اكتسبها الأفراد جراء تطبيق التشريعات عليهم ، وترسخ مبادئ دولة القانون من خلال تحقيق المساءلة والشفافية للجهة المسؤولة عن إصدار القاعدة القانونية و تساعد في اكتشاف الأخطاء والنواقص في النصوص القانونية، مما يساهم في تحسين جودتها وفعاليتها حتى تكون متوافقة مع السياسات العامة للدولة وتحقق الأهداف المرجوة منها .

#### المطلب الأول

##### أنواع الرقابة على الصياغة التشريعية

تعتبر الصياغة التشريعية عن جوهر القاعدة القانونية ، وبقدر نجاح هذه الصياغة بقدر نجاح السياسة العامة في الدولة ، لهذا تحرص غالبية الدول على الأخذ بسبل نجاح الصياغة التشريعية ، سواءً من حيث تطوير امكانياتها المادية ، والمعنوية ، أو من حيث متابعة إجراءاتها و آلية تنفيذها ، لهذا تحرص الدول على تبني الأساليب ذات الفاعلية التي تحقق نجاح الصياغة التشريعية وتعتبر الرقابة على الصياغة التشريعية من بين الوسائل الفاعلة التي تضمن سلامة التشريع من العيوب ، وتؤدي إلى فهم إرادة المشرع وتجسيدها بعبارات وجمل قانونية بأسلوب يجعل تحقيق الهدف من تشريعها ممكناً وواقعياً في إطار المصلحة العامة ( الحسن ، خالد جمال أحمد - ص 17 ) .

وتختلف الرقابة على الصياغة التشريعية باختلاف نوع التشريع ، وطبيعته والغرض منه فكما تتدرج القواعد القانونية بحيث يلتزم التشريع الأدنى باحترام التشريع الأعلى منه ، كذلك الرقابة ، فقد اختلفت باختلاف نوع التشريع ، وتعددت أنواعها فهناك الرقابة الإدارية وهناك الرقابة القضائية ، وهناك الرقابة السياسية ، وهناك أيضاً الرقابة البرلمانية ، وعموماً فإن الرقابة على الصياغة التشريعية تعتبر رقابة سابقة أي أن الجهة المكلفة بالرقابة تمارس هذه المهمة قبل إصدار التشريع وصيرورته نافذاً ، وهي قد تكون إلزامية ، وقد قد تكون ذات طبيعة استشارية وهنا لا بد من التنويه إلى أنه كما زاد وعي الدول بأهمية الرقابة على الصياغة التشريعية كلما زاد اهتمامهم باختيار الآلية التي تحقق نجاح السياسة التشريعية بالدولة . (راضي، مازن ليلو- ص 38 ) .

وهنا يكمن جوهر الرقابة على الصياغة التشريعية ، فهذه الرقابة ليست محصورة على الشكليات فقط ، ولا تتبع مدى صحة الإجراءات ، وإنما تبحث أيضاً في مدى انفاق التشريع مع السياسات العامة ، ومدى انسجامه مع المتغيرات والأوضاع الجديدة التي تطرأ على الدولة (المحروس، محمد مراون -ص 225) .

## أنواع الرقابة على الصياغة التشريعية :

### 1- الرقابة البرلمانية

وهي رقابة يباشرها مجلس النواب من خلال أليات رقابية مختلفة يتم تحديدها في النظام الداخلي لمجلس النواب ، فعلى سبيل المثال يوجد بداخل مجلس النواب الليبي تنظيم يسمى الإدارة البرلمانية ، وتتولى هذه الإدارة مساندة العمل البرلماني واللجان النيابية والكتل البرلمانية ومبادرات الأعضاء التشريعية والرقابية ، وتشمل هذه المساندة في تقديم الأبحاث البرلمانية وتوفير الخدمات المكتبية والاستشارات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمقارنات الدولية ، كما تشمل المساعدة في الصياغة التشريعية في اللجان ومساندة الأعضاء في صياغة الأسئلة والاستجابات واقتراح القوانين ، وتقدم الادارة الخدمات الفنية عبر موظفي أمانات سر الجان والموظفين العاملين في الأجهزة البرلمانية واختصاصي الإدارات المتخصصة .

### 2- الرقابة السياسية :

وهي رقابة عن تمارسها هيئة مختصة يحددها الدستور ويمنحها الاختصاص بالرقابة على مشروعات القوانين قبل دخولها حيز التنفيذ الفعلي ومن أمثلتها المجلس الدستوري الفرنسي وهو مختص بالرقابة على مدى تطابق أحكام مشروعات القوانين مع الدستور يملك صلاحية إلغاء أي تشريع غير دستوري في حدود اختصاصه ، واستطاع المجلس أن يضع الأسس الأولى لمبدأ الرقابة على النصوص القانون الخالية من المضمون القاعدي ، بقوله " أن النصوص التشريعية الخالية من المضمون القاعدي لا تتضمن أي قواعد قانونية بل هي مجرد أثرية أو لغو لا فائدة منه ، وتساهم هذه النصوص في إحداث فوضى تشريعية أو اخفاق تشريعي (أبو أحمد ، علا محي الدين مصطفى - ص16)

### 3- الرقابة القضائية

وهي الرقابة التي يسندها المشرع إلى جهة قضائية مختصة إما محكمة دستورية خاصة أو المحكمة العليا في النظام القضائي في الدولة ، وتمتاز هذه الرقابة بأنها رقابة تسبق صدور التشريع وهي تنصب على مرحلة تكوين القانون قبل إصدار أمر بتنفيذه (المساوي ، محمد - ص 107) .

واستند القضاء المقارن مثل مملكة البحرين في بسط رقابته على الصياغة التشريعية إلى مبدأ الأمن القانوني ودوره الفعال في حماية الحقوق والحريات ، فالتشريعات الغامضة تهدد أركان الأمن القانوني ، وتؤدي إلى المساس بالحقوق والحريات خصوصاً من السلطات العامة التي تملك حق التشريع (المدرس ، مروان محمد محروس - ص562) .

## المطلب الثاني

### دور الرقابة في تصحيح مسار السياسة التشريعية

أصبحت دراسة مناهج الصياغة التشريعية ، جزء أساسي ومكون هام من مكونات القاعدة القانونية ، لما لها من أهمية في توضيح فلسفتها ، وانتقالها من فكر إلى فكر آخر حتى الصياغة التشريعية انعكاس للإدارة الرشيدة بالدول

الحديثة وأبرز معالم نهضتها وتطورها ووسيلتها في تحسين النظام القانوني ، وتحقيق الاستقرار التشريعي ، فأقرت بعض الدول للقضاء الدستوري صلاحية الرقابة على الصياغة التشريعية وقد تبنى هذا الاتجاه المجلس الدستوري الفرنسي عام 2004 ، إذ اعتبر أن مبدأ وضوح التشريع مبدأ دستوري، يفرض على المشرع تبنى أحكام دقيقة بما فيه الكفاية ، وصيغ غير مبهمة بهدف حماية أشخاص القانون من أي تفسير مخالف للدستور واستطاع المجلس بسط رقابته نوعية الصياغة التشريعية ،لذلك فإنه عندما تمتد رقابة القضاء لتشتمل على الرقابة على الصياغة التشريعية فإن هذا بإمكانه أن يحقق الايجابيات التالية

### 1- تساعد على حل المشكلات التي تواجه التطبيق الجيد للقاعدة القانونية

تعد التشريعات أحد أهم أدوات الحكومات ؛ من أجل تحويل السياسة العامة إلى واقع عملي قابل للتطبيق (المدرس ، محروس مروان - ص 514).

### 2- تحمي مبدأ التدرج التشريعي للقاعدة القانونية :

و قاعدة تدرج التشريعات ومفادها تقيد التشريع الأدنى بالتشريع الأعلى منه فلا ينبغي أن يخالف التشريع الفرعي التشريع العادي أو الدستور ، أي أن تصدر التشريعات في إطار مبدأ الشرعية والمشروعية من حيث الشكل والمضمون ، ويترتب على إهدار هذا المبدأ خروج العمل التشريعي بشكل معيب قد يصل إلى حد اعتباره عمل مادي لا يرقى إلى المستوى التشريعي (الخفاجي ، محمد عبد الوهاب- ص 83).

### 3- تعالج الرقابة مشكلة عدم الاستقرار التشريعي :

تعني فكرة استقرار القاعدة القانونية إتزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات والمراكز القانونية ؛ بهدف تحقيق الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية من أشخاص طبيعية واعتبارية سواء كانت عامة أو خاصة ، دون المساس بهذه الحقوق بالتغيير المفاجئ أو زعزعة استقرارها نتيجة التعديل المتتالي للتشريعات ، كما أن المقصود باستقرار القاعدة القانونية أن تكون واضحة ومحددة ، وغير قابلة للتأويل أو التفسير أو التغيير بصورة مفاجئة من قبل السلطات العامة ، فالاستقرار التشريعي يتأتى عندما تكون الصياغة القانونية للتشريعات متفقة مع الأغراض التي تسعى هذه القاعدة إلى تحقيقها ، وتعكس رؤية السياسة العامة السائدة داخل الدولة وتساعد على تطويرها ، وتوضيحها ، وسهولة تطبيقه

### 4- تعالج الرقابة مشكلة غموض القاعدة القانونية ،

إن غموض النصوص التشريعية من المشكلات التي تواجه تنفيذ القاعدة القانونية و أخطر حالات هذا الغموض هو أن تحمل عبارات النص التشريعي معانٍ عدة يصعب تحديدها وفهم دلالاتها ، ويحتاج لفهمه أن يُستكمل من خارج عباراته ، مما يدفع بالجهات المختصة بتنفيذه إلى إصدار تفسيرات لإزالة الغموض(خير الله ، عيسى خليل- ص32).

وفي هذا الشأن قضت المحكمة العليا بقولها "ان تفسير النص هو تحديد المعنى المقصود للمشرع من لفظ النص ، فاذا كان للمشرع اصطلاح خاص يستعمل فيه عادة ذلك اللفظ الغامض في النص المراد تفسيره وجب المصير إليه

، وحمل النص على ذلك المعنى الاصطلاحي وتفسيره به ، وإن لم يوجد للمشرع اصطلاح معين ، وجب لمعرفة المعنى المقصود له ، الرجوع إلى العرف العام عند الناس ، وإلى قواعد اللغة التي صيغ بها النص موضوع التفسير" (طعن إداري - ص 41) .

### 5- تساهم الرقابة في معالجة التضخم التشريعي

ويُراد بالتضخم التشريعي هنا كثرة النصوص القانونية التي تحكم مسألة معينة ، بحيث توجد نصوص قانونية لا تطبق لها في الواقع وترتكب العمل بالنصوص القانونية الأخرى ، ومن حالات التضخم وصوره تكاثر النصوص القانونية التي يتم تطبيقها على مسألة واحدة ، أيضا يمكن القول بأننا أمام حالة من التضخم التشريعي عندما يكون القانون المراد تطبيقاً كبيراً من حيث حجمه ونصوص مواده بشكل غير مبرر ، أو يحوي على نصوص قانونية متكررة أو نصوصاً متعارضة مع بعضها البعض (عبد الكريم ، صالح - ص 148)

### متطلبات الرقابة الفاعلة على جودة التشريعات :

في تقديري أن الرقابة على الصياغة التشريعية ليست بالمهمة السهلة فهي تتطلب وجود مجموعة من المقومات حتى تتمكن من أداء المهمة المسندة إليها و من خلال دراسة هذه المسألة يمكن القول بأن أهم المقومات الواجب توافرها في الرقابة ما يلي :

- 1- أن تتناسب آلية الرقابة مع طبيعة النظام السياسي السائد بالدولة .
- 2- أن تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي .
- 3- أن تتمتع التعليمات الصادرة عنها بالإلزامية .
- 4- إلزام السلطة التشريعية بضرورة الاستعانة بها في وضع التشريعات .
- 5- أن تعمل على تطوير التشريعات بما يواكب المتغيرات الداخلية والخارجية
- 6- أن تضم كوادر لها خبرة في اعداد القواعد القانونية .

### الخاتمة

إن صياغة القاعدة القانونية يجب أن تكون بالشكل الذي يتناسب والغرض الذي فرضت من أجله، فجوهر القاعدة القانونية ومادتها الأولية لا بد أن تخرج بطرق وسائل معينة حتى تتحقق الغاية منها ، وعلى ذلك فإن صياغة القاعدة القانونية عملية ضرورية لترجمة جوهرها وهذا بالنظر إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي في المجتمع الذي توجد لتنظيمها، وذلك عن طريق استعمال وسائل وأدوات معينة كفيلة بهذا التحويل .

### نتائج الدراسة :

- 1- إن الصياغة التشريعية هي عملية تستند على الخبرة العملية وتفهم الحقائق النظرية لقواعد إعداد مشروعات القوانين لغرض تحري الدقة والتناسق في القواعد القانونية حتى تستخدم استخداماً واعياً في مجال التطبيق العملي .

2- إن عملية صياغة و إعداد القوانين لا تعتبر عملية فنية فقط بل هي عملية لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية ، وتعتمد على المهارة والتنظيم الدقيق ؛ لتفادي الغموض والتعارض وهذه العيوب تعرقل من تطبيق القاعدة القانونية من الناحية العملية .

#### التوصيات :

1- إن السياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية او اجتماعية، وخطة التشريع في هذه المرحلة تستدعي وضوح الأساس المنطقي لاقتراح التشريع.

2- يجب بناء المواضيع التي سيتم معالجتها في التشريع المقترح بطريقة تحترم منطق العلاقة فيما بين القوانين القائمة والتشريع المقترح، وضبط حالات التداخل أو التعارض مع النصوص الأخرى.

3- لابد من اعتماد نظام رقابة واضح على الصياغة التشريعية والاستفادة من تجاري الدول في هذا المجال خصوصاً الدول التي تأخذ بنظام الرقابة القضائية السابقة على مشروعات القوانين .

4- نهيب بالقوى السياسية ضرورة توحيد السلطة التشريعية ؛ حتى لا يحدث تضخم تشريعي بالدولة وهذا سيؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع بها .

5- تجنب الانحراف التشريعي ومراعاة المصلحة العامة عند صياغة التشريعات وعدم التأثير بالتيارات السياسية المتناحرة .

6- قبل سن التشريعات لابد من إعداد دراسة حول القانون مراد صياغته من جميع جوانبه والاستعانة بمتخصصين في مجاله حتى يتجنب المشرع مسألة تعديل التشريعات بشكل متتالي قد يفقد لتشريع قيمته نتيجة كثرة التعديلات .

## المراجع

### الكتب العلمية :

- السعيد، ثامر عبدالجبار عبد العباس – الصياغة القانونية لنصوص التشريع – دار الجامعة الجديدة 2019 .
- د. المساوي، محمد – القانون الدستوري والنظم السياسية – الجزء الأول – مدخل إلى النظرية العامة للقانون الدستوري – 2017 .
- د. المطردي، مفتاح أبوبكر – د. محمد عبدالله الفلاح – تاريخ القانون – دراسة تحليلية لنظم القاعدة القانونية – الطبعة الثانية – 2002 – دار الكتب الوطنية – بنغازي ليبيا .
- د. حسن ، احمد إبراهيم ، غاية القانون، دار المطبوعات، الإسكندرية 2000م .
- د. خفاجي ، محمد عبد الوهاب – مبادئ القانون – الطبعة الرابعة – 2004- دار الكتب.
- د. خير الله ، عيسى خليل – روح القوانين – 2013- المكتب الجامعي الحديث .
- د. سلطان ، أنور ، المبادئ القانونية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005م .
- أ. د . عبدالعال ، عكاشة محمد – أ. د . منصور، سامي بديع – المنهجية القانونية – منشورات الحلبي الحقوقية 2009 .
- د. عطية ، حمدي رجب – الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل العلمية – دار النهضة العربية – 2002 ؟.
- د. فرج ، توفيق حسن ، المدخل للعلوم القانونية – القسم الأول، النظرية العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، 1993م .

### الرسائل العلمية :

- خفيفي ، علي حمد فيج – سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة بنغازي – 2012 .

### الدوريات :

### المجلات العلمية :

- أبو أحمد ، علاء محي الدين مصطفى – الرقابة على دستورية النصوص التشريعية الخالية من المضمون القاعدي – دراسة تحليلية في ضوء أحكام مجلس الدولة الفرنسي – مجلة الحقوق للعلوم القانونية والاقتصادية – العدد الثالث – المجلد 2024 .
- المدرس ، مروان محمد محروس – رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية – ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع ( القانون أداة للإصلاح والتطوير ) – العدد الثاني – الجزء الأول – 2017 .
- حسن ، خالد جال أحمد – مبادئ الصياغة التشريعية – القانونية – العدد الرابع –
- راضي ، مازن ليلو – الأمن القانوني من خلال جودة وتحسين القانون – مجلة الباحث العربي – مجلد (2) – العدد 2021 .
- أ. د . شنان ، عمر عبد الحفيظ – الصياغة القانونية والفن التشريعي في علم القانون – مجلة أبحاث قانونية – مجلة فصلية محكمة – تصدر عن كلية القانون جامعة سرت – العدد الأول سبتمبر 2006 ..
- د . عبد السيد ، محمد – الصياغة القانونية وأهميتها في ضبط تشريعات السياسة العامة – أبحاث قانونية – مجلد بحوث المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون جامعة سرت 2022 الموسوم بدور المشرع الليبي في رسم السياسات العامة وقرارها تحت شعار نحو مؤسسات تحقق الاستقرار وترسي بناء الدولة .
- عبد الكريم ، عبد الكريم صالح – تضخم القواعد القانونية – التشريعية – مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية – العدد 23- السنة السادسة – 2014 .

**المؤتمرات العلمية :**

د. المغربي ، صلاح محمد محمود - "الصياغة القانونية وعلاقتها بمراحل السياسات العامة - المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون جامعة سرت - 2022م دور المشرع الليبي في رسم السياسات العامة وإقرارها تحت شعار: (نحو سياسات تحقق الاستقرار وترسي قواعد بناء الدولة) .

نصراوي ، ليث كمال - متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها في الإصلاح القانوني - ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون أداة للإصلاح والتطوير ) العدد الأول - مايو 2017 .

**الأحكام القضائية :**

طعن إداري رقم ( 1 / 21 ق ) السنة وعدد المجلة ( 11 / 2 ) - تاريخ الطعن 11/28/1974 - ص 41.

**وثائق رسمية :**

دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين - وزارة العدل - جمهورية مصر العربية - الإصدار الأول 2018

**مراجع من مواقع الكترونية :**

المدرس ، محمد مروان محروس- رقابة المحكمة الدستورية ف مملكة البحرين على الصياغة التشريعية -

[https://journals.ekb.eg/article\\_](https://journals.ekb.eg/article_)